لماذا تفشل الدول(*)

(دارون آسموغلو وجايمس روبنسون)(**)

إعداد: يولاند بطل
ماجستير في الاقتصاد وترجمان محلّف

لماذا هناك دول غنية وأخرى فقيرة؟ هذا هو السؤال الذي طالما حيّر الاقتصاديين وخبراء التنمية، والذي يناقشه المؤلفان عاصم أوغلو وروبنسون في هذا الكتاب المستند إلى خمسة عشر عاماً من البحث. هل هي البيئة الجغرافية، أو المناخ، أو الثقافة، أو الجهل بالسياسات الصحيحة؟ كلا! يجيب الكاتبان، فيكشفان كيف أنّ المؤسسات السياسية والاقتصادية التي ينشؤها البشر هي السبب في الفجوات بين الرخاء والفقر، وفي التفاوت بين دول العالم. "نظريات لا تنفع" هو عنوان الفصل الثاني الذي يفكّك فيه الكاتبان ترسانة من الأحكام المسبقة ومن الأفكار الرائجة، ويستهلاّن مطالعتهما بمشاهدة عيانية لمدينة نوغاليس بشطريها الأميركي والمكسيكي، فيبدو جزؤها الشمالي موسوماً بميسم الغرب المتطور، بينما على العكس من ذلك، يعاني جزؤها الجنوبي من تردّي مستوى المعيشة وغياب فرص العمل. وتسقط فرضيتا الجغرافيا والثقافة أمام أمثلة جيوبوليتكية تعود لشطري مدينة نوغالس، وشطرَيْ كل من كوريا، وألمانيا الشرقية والغربية قبل توحيدهما، بالإضافة إلى إثباتات تاريخية من الدول-المدن التي عرفتها حضارات المايا والأزتيك والانكا في أميركا الجنوبية،

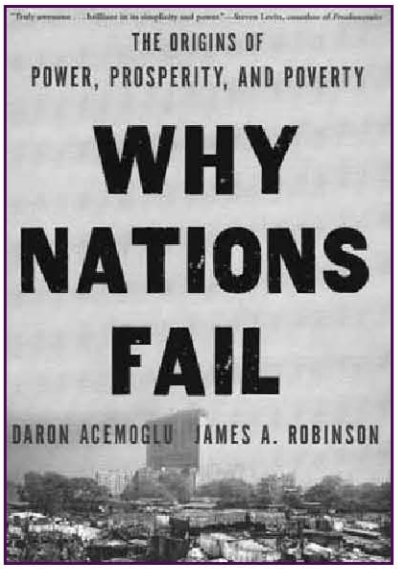

(*) Daron Acemoglu and James A. Robinson, Why Nation Fail, the Origins of Power, Prosperity and Poverty, (NY, Crown Publishers, 2012), 529 P.

(**) دارون عاصم أوغلو هو اقتصادي أميركي من أصول تركية، وهو أستاذ كرسي كيليان للعلوم الاقتصادية في معهد مساتشوستس للتكنولوجيا (MIT). ونال في عام ٢٠٠٥ ميدالية جون بيتس كلارك للاقتصاديين المتميزين دون الأربعين عاماً تقديراً لإسهامه في تطوير الفكر الاقتصادي. ومن أبرز مؤلفاته: الأصول الاقتصادية للدكتاتورية والديمقراطية Economic Origins of Dictatorship and Democracy (jointly with James A. Robinson) Cambridge University Press, 2005 وكتاب التطورات الحديثة في نظرية النمو Recent Developments in Growth Theory, Edward Elgar Publishing, 2004؛ أما جيمس أ. روبنسون فهو اقتصادي وأستاذ نظم الحكم في جامعة هارفرد، وعالم في تاريخ أميركا اللاتينية وأفريقية، وفي إطار جولة للترويج لكتاب Why Nations Fail، ألقى محاضرة في الجامعة الأميركية في بيروت، في ١٤ كانون الأول/يناير ٢٠١٣.

والتي أنشأت نظم حكم مركزية مركّبة حفظت شعوبها من المجاعة. كما يدحض الكاتبان فرضية الجهل السائدة في أوساط الاقتصاديين في الغرب، والتي تبرّر التفاوت على صعيد العالم. ويخرجان بخلاصة مفادها إنّ الدول الفقيرة هي فقيرة لأن الذين يمسكون بمقاليد السلطة يقومون عن قصد بخيارات تنتج الفقر. صناعة الازدهار وصناعة الفقر هو عنوان الفصل الثالث والأهم الذي يستنبط فيه عاصم أوغلو وروبنسون نظرية جديدة في الاقتصاد السياسي تميّز بين نوعين من النظم الحاكمة: نظم ذات مؤسسات سياسية واقتصادية جامعة (inclusive institutions)، ونظم ذات مؤسسات سياسية واقتصادية استحواذية (extractive institutions). وتؤمّن المؤسسات السياسية الجامعة المشاركةَ الواسعةَ، والتعدّديةَ، لجموع المواطنين، وتفرض قيوداً وضوابطَ على السياسيين، وتساهم في إرساء سيادة القانون. وبالتالي، تشجع هذه المؤسسات جموعَ المواطنين على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تضمن الاستخدامَ الأمثل لمهاراتهم، وتكفل حقّ الجميع في تأسيس شركات، وتضمن وجود قانون عادل، وتوفر للغالبية الكبرى من المواطنين إمكانيةَ التعلم والاستفادة من الفرص، بالإضافة إلى توفير الخدمات العامة الأساسية. وتقوم المؤسسات الاقتصادية الجامعة بتفعيل محرّكَيْ الازدهار: التكنولوجيا والتعليم. وهما لازمتان لا غنى عنهما في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فالابداع لا يمكن أن ينجم إلا عن مؤسسات اقتصادية تسهم في إطلاق طاقات المجتمع الخلاّقة، وتصون حقوق الملكية والعقود، وتشجّع دخول مبادرين جدد الذين يبتكرون تقنيات جديدة. وبالتالي، فإنه ليس غريباً أن تبرز الشركات المبدعة مثل سامسونغ وهيونداي في كوريا الجنوبية وليس الشمالية.

وفي المقابل، تتّسم النظم ذات المؤسسات السياسية الاستحواذية بتركيز السلطات في يد شريحة عليا متنفّذة لا تخضع لأية قيود أو ضوابط، وبتراجع قيم التنوير والديمقراطية. وغالباً ما تكون المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية صنيعة هذه الشريحة المتنفّذة بقصد استخلاص الموارد من سائر شرائح المجتمع. وهذا الأمر يؤدي إلى احتجاز الطاقات المتدفّقة للأفراد وإعاقة التطور الاقتصادي والاجتماعي. وليست هناك مراعاة للقانون والنظام، وإنما احتكارات تعرقل عمل الأسواق. وهذا يؤدي إلى حرمان الأفراد من تنمية مهاراتهم وإلى غياب تكافؤ الفرص.

والدول الغنية التي قطعت شوطاً في التقدم الحضاري الحديث هي التي شهدت تطور مؤسساتها الدستورية والتشريعية والقانونية التي أعطت، بدورها، دفعة قوية لمؤسسات اقتصادية جامعة، وسمحت بما أسماه الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر الهدم الخلاق. فمع كل تقدم تكنولوجي تنطوي صفحة من الاستخدامات القديمة التي تسحب وراءها قوافل من الأيدي العاملة وأنماط الإنتاج القديمة لتحل محلها أيدي عاملة تستطيع أن تتعامل بجدارة مع الفتح العلمي الجديد، ومع شركات ومصانع تتبنّى المولود الجديد. وعليه، فانّ هدم القديم هو ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية ذات المنظور المستقبلي.

إن المؤلّفين عاصم أوغلو وروبنسون محقّان في تشديدهما المنهجي على ضرورة الالتفات إلى ثقل التاريخ (عنوان الفصل الرابع) المحلي والخاص لكلّ دولة، وإلى تاريخ مؤسساتها السياسية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يتأبّط المؤلّفان نظريتهما ويبحران في رحلة بحثية إلى دول وقارّات العالم، بدون تسلسل زمني، ذهاباً وإياباً عبر الحقب التاريخية المتعددة. فيعيدان اكتشاف نظام الانكوميندا الاستحواذي (نظام السخرة القهري ضد السكان الأصليين الأزتيك) الذي أنشأه المستعمرون الأسبان في أميركا الوسطى في القرن السادس عشر. ولهذه الغاية يأخذان القارئ في زيارة إلى مدن تحمل عبق الماضي، بدءاً من البندقية، حيث يسلّطون الضوء على نظام الكومِنْدا التجاري الجامع الذي سمح بمشاركة شريحة واسعة من التجار الجدد وبهدم خلاق لامتيازات النخبة الأرستقراطية. فهذا ما جعل من مجموعة جزر البندقية أغنى منطقة في العالم اعتباراً من القرن التاسع وصولاً إلى القرن الثالث عشر (الفصل السادس المعنون كيف تحولت البندقية إلى متحف). ويمرّان على روما لزيارة مجلس شيوخها ومؤسساتها السياسية الجامعة جزئياً، قبل أن يقوم يوليوس قيصر بإسقاط الجمهورية الرومانية وتحويلها إلى أمبراطورية في عام ٤٩ ق.م.، مطلقاً العدّ العكسي في حياة هذه الدولة.

يستعرض الكاتبان أنماطاً مختلفةً من نظم المؤسسات الاستحواذية عبر التاريخ، سمح بعضها بالنمو الاقتصادي (لكن غير المستدام في روسيا السوفياتية)، وأهمّها الصين (بفضل مؤسساتها الاقتصادية

الجامعة، وعلى الرغم من مؤسساتها السياسية الاستحواذية). وأما في البرازيل، تتحكم المؤسسات السّياسية الاستحواذية (القادة العسكريون السابقون والنخبة الاقتصادية) بالتحوّل الديمقراطي: فمقابل الحرية السياسية جرى التخلي عن توزيع السلطة الاقتصادية. وأصبحت الديمقراطية هي الشكل السياسي للنيوليبرالية.

'في فهم الازدهار والفقر' هو عنوان الفصل الخامس عشر والأخير الذي يفنّد فيه مؤلفا الكتاب المقترحات الرائجة لخبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بعامة، ومقولة 'هندسة الازدهار' حول العالم، بخاصة. وينتقد الكاتبان إجماع واشنطن الذي فرض مقاييس اقتصاديات التنمية في أواخر سبعينيات القرن الماضي. فيفكّكان وصفاته الجاهزة للدول المتعثّرة، وتوصياته التي يغيب عنها مفهوم بناء مؤسّسات الدولة ودعم الشرائح المجتمعية الضعيفة. ويؤكدان بأن الإنصاف والفاعلية عنصران متضافران في تحقيق التنمية المستدامة.

إن المحصّلة الثرية من المعطيات والطرائف والنوادر التاريخية المتضمّنة في هذا الكتاب عصية على التلخيص. فهو يجمع بين التحليل العلمي المبني على بيانات تاريخية ثابتة والسرد القصصي المشوّق. وعلى الرغم مما يمكن أن يؤخذ عليه من حيث التكرار والاستطراد، يرمي كتاب 'لماذا تفشل الدول' حجراً كبيراً في بحيرة اقتصاديات التنمية، ويخلخل الكثير من الاعتقادات المريحة والمفاهيم السائدة. وباختصار فهو كتاب مفعم بالأمل في إمكان تحقيق التنمية المستدامة من خلال بناء دولة ذات مؤسسات سياسية واقتصادية جامعة. وقد قوبل الكتاب فور صدوره في عام ٢٠١٢ بإعجاب أبداه عدد كبير من الاقتصاديين من الأكثر أهمية وحضوراً. ونذكر منهم جورج أكيرلوف، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠١، والذي توقع لكتاب 'لماذا تفشل الدول' ديمومةً مماثلة لديمومة كتاب الفيلسوف الاسكوتلندي المبدع آدم سميث، 'التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم'، الذي لا يزال لتاريخه يُقرأ ويُدرَّس بعد مرور أكثر من قرنين على صدوره.